مدى اشتمال وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030

The Extent of Inclusiveness of the Jordan 2025 Vision Document of the Global Goals of Sustainable Development 2016-2030

أ.هاجر تركي نصار، جامعة قطر- قطر

ملخص: استهدفت الدراسة بيان مدى اشتمال وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030، من خلال استعمالها للبحث النوعي القائم على ثلاث طرق وهي تحليل مضمون الوثائق الرسمية والتحليل المتوافر للبيانات والمعلومات والمقارنة المعيارية، وأظهرت نتائجها خلو وثيقة رؤية الأردن 2025 من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030 بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، واشتمال المحاور الأربعة(الحكومة، الأعمال، المجتمع، المواطن) لوثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها بنسبة(49%).

الكلمات المفتاحية: رؤية الأردن 2025، الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

Abstract: The study aims at revealing the degree to which the Jordan 2025 Vision document includes within it the global goals of sustainable development 2016-2030. To achieve this purpose, it makes use of qualitative research based on three methodologies: analyzing the contents of official documents, analyzing available data and information, and benchmarking. The study results reveal the absence of global goals for sustainable development 2016-2030, as outlined by the UN General Assembly,within the Jordan 2025 Vision document. In addition, the four 2025 Vision's axes (government, businesses, society and citizen) included initiatives connected to one or all of the global goals for sustainable development at a rate of (49%).

Keywords: Jordan 2025 Vision, Global Goals of Sustainable Development.

مقدمة:

ترتب على ولوج العالم في عصر الألفية الثالثة، صدور إعلانين عن الأمم المتحدة، الإعلان الأول يعرف باسم الإعلان العالمي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (United Nations, 2002) وأطلق للعمل منذ مطلع عام 2000؛ إثر تعهد حكومات الدول به، ويشتمل على ثمانية أهداف تدور حول ما يلي: القضاء على الفقر والجوع، تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،خفض معدل وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات،وقف مرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض الأخرى،كفالة الاستدامة البيئية، وتعزيز الشراكة العالمية من اجل التنمية. وكانت الدول العربية في مقدمة دول العالم التي وقعت وصادقت على هذا الإعلان أو انضمت إليه، وبينت الدراسات التي تناولت أداء هذه الدول في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل(2000-1990) وفي أثناء الولوج في الألفية(2013-2000)، أن بعضها الأول تمكن من تحقيق الأهداف محل الدراسة وبعضها الثاني اقترب من الأهداف مدار البحث بدون انحرافات وبعضها الثالث سار نحو الأهداف المدروسة بانحرافات سلبية(Arab League of Nations and United Nations, 2013). فالدول العربية، التي حققت الأهداف الإنمائية للألفية منذ عام 1990، هي الإمارات والكويت وقطر والبحرين. بينما الدول ، التي سارت نحو الأهداف الإنمائية للألفية في الفترة 1990-2011، بدون انحرافات، فهي سلطنة عمان (+ 27.9%) ومصر(+ 27.0%) وتونس(+ 20.3%) وسوريا(+ 5.8%) والسعودية(+ 3.6%).أما الدول، التي سارت نحو هذه الأهداف بانحرافات سلبية، فهي الجزائر(- 4.8%) والمغرب(- 7.4%) والأردن(- 17.3%) وجزر القمر(- 30.5%) وموريتانيا(- 32.3%) وفلسطين(- 35.1%) واليمن(- 35.2%) وجبوتي(- 37.3%) والعراق(- 44.8%) والسودان(- 59.0%) والصومال(- 70.9%).

وبالرغم من احتساب أداء الأردن في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من قبل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة (2013)، إلا أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي شكلت في عام 2015 لجنة فنية لغاية إعداد التقرير الوطني الأردني في مجال الأهداف الإنمائية، وأناطت مهمة إعداد التقرير بخبير محلي، الذي فرغ من إعداد مسودة التقرير(Ministry of Planning and international Cooperation, 2015)، وتبين ان تلك المسودة يعتريها الضعف المنهجي؛ لغياب استعمالها لمعامل السلاسل الزمنية على مستوى المقارنات الكمية بين عامي 1990 و2015 ، وعدم احتسابها لأداء الأردن في مجال الأهداف الإنمائية للألفية بمؤشر كمي واحد وفقا لمعطيات 1990-2015 ، وخلو بندها الخاص بهدف القضاء على الجوع والفقر من مؤشرات الفقر والجوع لفترة ما قبل عام 2002 من جهة ومؤشرات ما بعد عام 2010 من جهة أخرى، علاوة على خلوها من الإشارة إلى تأثر الأردن بأزمة اللجوء العراقي منذ عام 2003، ومن الأدلة العلمية على أثر الأزمة السورية في معدلات الفقر والجوع في الفترة 2011-2015.

أما الإعلان الثاني فيعرف باسم الإعلان العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة(United Nations, 2017)، الذي جاء تأسيسا على مخرجات مؤتمر " ريو جنيرو"، المعقود في البرازيل عام 2012 حول التنمية المستدامة على اختلاف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

(Ratrout, 2013)، وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع بموجب قرارها رقم 1/70 ، ويشتمل على 17 هدفا رئيسا قابلا للتحقيق خلال سنوات الفترة 2016-2030، وتتمثل تلك الأهداف في التالي: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، الصحة الجيدة والرفاه، ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع،تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة،ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة،تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع،إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار، الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينه، جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين، اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحرووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي، السلام والعدل والمؤسسات، تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ويقبل الإعلان العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة عملية تنفيذه ومراقبته وتقييمه من خلال آخذ الدول التي وقعت وصادقت عليه أو انضمت إليه لكل ما جاء به من أهداف وغايات كما يظهر من معطيات النموذج المصري(وزارة التضامن الاجتماعي، 2016) أو دمجها ومواءمتها لمضمونه في خططها واستراتيجيتها الوطنية التنموية كما فعلت كولمبيا (Paula Lucca et al, 2015).

وعليه فقد جاءت هذه الدراسة للبحث عن مدى اشتمال وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030، من خلال بقيتها التي تقع في جزأين، الأول يشتمل على إطارها النظري ، الذي يجيب عن الإسلئة التالية: لماذا أعدت وثيقة رؤية الأردن 2025؟، وكيف أعدت؟، وما هي محاورها؟، وما هي مبادراتها؟، وما تنفيذ الحكومات لها؟، وما تحقق منها خلال سنوات الفترة 2015-2019؟، وما هي علاقتها المفترضة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة؟. كما يجيب أيضا عن الأسئلة التالية: ما علاقة الأردن بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة؟، وما الإجراءات التي اتخذها الأردن قبل صدور الإعلان العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة وبعده؟.

أما الجزء الثاني من الدراسة فيشتمل على مبرراتها واهميتها وأهدافها ومشكلتها البحثية ومنهجيتها ونتائجها واستنتاجاتها وتوصياتها ومقترحاتها.

الإطار النظري:

أولا: وثيقة رؤية الأردن 2025:

وجه الملك عبد الله الثاني حكومة عبد الله النسور بتاريخ 29 آيار 2014 إلى ضرروة إعداد إطار متكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ لمجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن(Hashemite Royal Court, 2014). واستجابت الحكومة لطلب الملك من خلال إعدادها للإطار المطلوب بنهج الشراكة القطاعية، الذي اسمته رؤية الأردن 2025، وأطلاقته للعمل(Ministry of Planning and International Cooperation, 2015)، وأكد الملك على تنفيذ الحكومة لذلك الإطار كما يظهر من رسالته في شأن قبول استقاله حكومة عبدالله النسور وتكليف هاني الملقي بتشكيل الحكومة في نهاية شهر آيار من عام 2016 (Hashemite Royal Court, 2016).

وجاءت وثيقة رؤية الأردن 2025 في فصلين(Ministry of Planning and International Cooperation, 2015)، الأول عنوانه الواقع الحالي ويدور حول واقع حال المواطن الأردني في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والشباب والمشاركة في القوى العاملة والعمالة، والنتائج الراهنة للمجتمع في مجالات سيادة القانون والمواطنة والفقر وتكاليف المعيشة والأسكان، وقطاع الأعمال الأردني على مستويات التجارة والتنافسية ورأس المال التنموي والريادة، ونتائج القطاع الحكومي في مجالات النمو الاقتصادي والأداء المؤسسي والإدارة بنهج التنسيق والخدمات والشفافية والمساءلة وأمن الموارد وإدارتها والبنية التحتية ونتائج الاقتصاد الكلي.

أما الفصل الثاني فعنوانه النموذج الاقتصادي التنموي ويبحث في المجالات التالية: أسواق التصدير ذات الأولوية ، العناقد ذات الأولية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، تقييم الفرص الحالية والانفتاح على الفرص والاتجاهات الجديدة، والموارد المطلوبة.

وعقب هذان الفصلان إطار تخطيطي يشتمل على المبادرات ذات الأولوية في المجالات التالية:

مجال الحكومة، ويتألف من المحاور ادناه والمبادرات الاستراتيجية لكل منها، وهي:

-محور الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويشتمل على المبادرات التالية: تعزيز إدارة الايرادات الضريبية وتحسين عملية التحصيل، توسيع استخدام الانظمة الالكترونية لتحصيل الايرادات، الانفاق الرأسمالي، مراجعة آليات وإجراءات ترشيد وضبط النفقات العامة، توسع استخدام الانظمة الالكترونية في ترشيد النفقات، تخفيض عجز الموازنة العامة، إدارة الدين العام والتمويل، تعزيز الرقابة المالية، تعزيز الشفافية والافصاح المالي، وإعداد الموازنة العامة.

-محور مبادرات حجم وعمل الحكومة، ومبادراته هي: تطوير هيكلية الجهاز الحكومي وإصلاح البيئة التنظيمية، وتطوير الحكومة الالكترونية.

-محور أداء القطاع العام/ الشفافية والمساءلة، ويشتمل على المبادرات التالية: دعم آلية صنع القرار في مجلس الوزراء، تعزيز ممارسات الشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام،

تطوير الخدمات الحكومية بما يلبي طموحات المواطن، رفع كفاءة الخدمة المدنية، ودعم الابداع والتميز.

-محور أمن وإدارة الموارد في مجال الاغذية والزراعة، ومبادراته هي: تشجيع مشاركة القطاع الخاص في شراء الاغذية، تحسين مهارات التفاوض والمشتريات الأردنية في الأسواق العالمية، الحد من مخاطر صدمات العرض والسعر، ضمان أعلى درجة من المنافسة في السوق المحلية، الانتقال نحو إنتاج زراعي محلي مستدام وأكثر كفاءة وإنتاجية، المحافظة على استدامة الموارد الزراعية والتنوع الحيوي، ضمان تداول إنتاج زراعي صحي وأمن، وتوسيع برامج الدعم للمزارعين القائمين لتحقيق أقصى قدر من الانتاجية وكفاءة المياه للمزارع الحالية. بينما محور أمن وإدارة الموارد في مجال المياه ،فمبادراته هي: تقليل النفقات والكلف، زيادة الايرادات التشغيلية، استدامة المصادر الحالية والعمل الحثيث للحد من الضخ الجائر للمياه الجوفية، تعظيم الاستفادة من مصادر المياه المشتركة، زيادة قدرة ونوعية إمدادات المياه، تحسين وتطوير شبكات وأنظمة تزويد وتوزيع المياه للاغراض المنزلية، رفع كفاءة أنظمة مياه الري، التوسع بخدمات الصرف الصحي وإعادة الاستخدام، خلق الوعي لدى الجمهور وصانعي القرار حول الوضع المائي الحالي ووضع أسس لتغيير السياسات، البحث والتطوير، تطوير إطار مؤسسي متكامل ومتماسك لتنظيم قطاع المياه . أما محور أمن وإدارة الموارد في مجال الطاقة، فقد اشتمل على المبادرات التالية:تحسين أداء قطاع المشتقات النفطية وفتح السوق للمنافسة، تنويع مصادر واردات الغاز الطبيعي، تعزيز سلامة النظام الكهربائي ورفع التوافرية والاعتمادية للنظام، تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، تعزيز القدرة الاستيعابية للشبكة الكهربائية،التشجيع على استخدام الطاقة الشمسية لأغراض تسخين المياه، اشتراط تنفيذ كودات الأبنية الخضراء، التشجيع على استخدام الأجهزة التي تتوافق مع المعايير "الخضراء"، رفع مستوى الوعي حول الفوائد المالية طويلة الأجل لكفاءة الطاقة، تكثيف عمليات البحث والتنقيب عن البترول، زيادة استغلال الصخر الزيتي، تطوير المهارات والتقنيات اللازمة لدعم نمو قطاع الطاقة، وجذب استثمارات القطاع الخاص إلى قطاع الطاقة.

-محور اللامركزية وله مبادرة واحدة مفادهاإصدار قانون اللامركزية لعام 2014 وصياغة استراتيجية وطنية وخطة وطنية لتنفيذ تطبيقات قانون اللامركزية والإصلاحات المترتبة عليه.

-محور البنية التحتية ويشتمل على المبادرات التالية:تحديث وتنفيذ استراتيجيات وطنية للبنية التحتية للنقل، ضمان فاعلية استهلاك المعدات الجديدة، بناء شبكة سكك حديدية وطنية، تعزيز البيئة التنظيمية لتسهيل وتمكين الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز قدرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

-محور قطاع البيئة، ويحتوي على المبادرات التالية: المحافظة على النظم البيئية، التخفيف من آثار التغيرات البيئية السلبية على الإنسان، رفع مستوى الوعي العام في مجال حماية البيئة، رفع الكفاءة المؤسسية للمؤسسات العاملة في قطاع البيئة، ومشاركة القطاع الخاص.

مجال الأعمال، ومحاوره ومبادراتها هي:

-محور التجارة والتنافسية، ويشتمل على المبادرات التالية: تشجيع الصناعات الوطنية وزيادة تنافسيتها،تطوير التشريعات الاقتصادية الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار،تعزيز مبدأ العناقيد الصناعية وتحقيق الترابطات الصناعية،تخفيض الكلف التشغيلية على القطاع الصناعي من خلال ترشيد استخدام الصناعة المحلية للطاقة وتحفيزها لاستخدام أنظمة مصادر الطاقة البديلة،تعزيز المكون التكنولوجي وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية،تعزيز مساهمة القطاعات الخدمية الأكثر توليدا للدخل والوظائف،فتح أسواق جديدة للمنتجات من سلع وخدمات وتعظيم استفادة القطاع الخاص من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي ترتبط بها المملكة، تطوير وتحسين إجراءات تيسير التجارة بما في ذلك البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية وكذلك توحيد مرجعيات الفحص للمواد الغذائية المستوردة،تحسين انسياب المنتجات المحلية ونفاذها إلى الأسواق العالمية من خلال إنشاء شبكة ربط مع الموردين المحليين والخارجيين، رفع جودة المنتجات الأردنية في الأسواق العالمية، تعزيز آليات حماية المستهلك، وإحداث التوازن في الأسواق في حال ارتفاع الاسعار في السوق المحلي بشكل غير مبرر من خلال تعزيز دور المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية.

-محور بيئة الأعمال، ويحتوي على المبادرات التالية: تعزيز وتطوير المناخ الاستثماري للمملكة وتطوير التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار، وضع خطة استراتيجية لترويج الاستثمار موجهة نحو استقطاب دول واستثمارات ذات قيمة مضافة عالية ومولدة لفرص عمل للأردنيين، استحداث فرص استثمارية وتوزيع هذه الفرص على محافظات المملكة، خفض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية ، تبسيط الإجراءات الإدارية لاختصار الوقت لرجال الأعمال، تحسين نوعية الخدمات للشركات المحلية والأجنبية، تشجيع أفضل الممارسات العالمية في حوكمة الشركات، تحسين الإطار القانوني المتوفر للشركات المحلية والأجنبية.

-محور رأس المال من أجل النمو، ويشتمل على المبادرات التالية: تحسين الشفافية والعمق المالي، التشجيع على استخدام الإقراض مقابل الضمانات المنقولة للشركات وبخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، زيادة ضمانات القروض المتوافرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الريادية، وزيادة الأموال المتاحة لأصحاب المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة.

-محور الريادة في الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، ويحتوي على المبادرات التالية: تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمة المرأة فيها وحفز الشركات الناشئة، تسريع الاصلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية كإقرار قانون المشاريع الصغيرة المتوسطة وتلك المتعلقة بتفعيل آليات التمويل بضمان الأموال المنقولة، توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرص حصولها على التمويل والخدمات المالية والمصرفية المختلفة، خلق أسواق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة محليا وزيادة قدرة هذه المشاريع للتصدير، وضع إطار عام لسياسات الصناعات الثقافية والإبداعية تعمل على تعزيز وتوسيع نطاق الأنشطة المتعلقة بها، تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل والتكامل مع استراتيجية التعليم واستراتيجية التشغيل الوطنية، تعزيز القدرات المحلية في مجال

البحث العلمي والابتكار، وتعزيز دور صندوق تنمية المحافظات في تمويل المشاريع الاستثمارية وزيادة مخصصاته.

-محور العناقيد القطاعية للنمو في مجال الهندسة والإنشاءات، ومبادراته هي:تطوير الخدمات الهندسية للتوجه للتصدير، تعزيز وتطوير الاطار التنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشجيع الاستثمار في الإنشاءات، تعزيز القدرات البشرية في القطاع، وربط العنقود مع العناقيد الأخرى. بينما محور العناقيد القطاعية للنمو في مجال الرعاية الصحية والسياحة العلاجية، فقد اشتمل على المبادرات التالية: أعمال القطاع وتعزيز الحملات الترويجية، وتطوير ودعم الأنشطة المساعدة والبنية التحتية. أما محور العناقيد القطاعية للنمو في مجال علوم الحياة، فقد احتوى على المبادرات التالية: تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا الحيوية الطبية ، دعم نشاطات البحث والتطوير والابتكار في المنتجات الدوائية، وملء الثغرات في سلسلة القيمة. والعناقيد القطاعية للنمو في مجال السياحة والمؤتمرات، فله مبادراته وهي: تطوير المنتج السياحي وتعزيز تنافسيته، تطوير البنية التحتية للمواقع السياحية، تحسين خدمة النقل السياحي، الترويج والتسويق السياحي الخارجي والداخلي، زيادة التشغيل وتطوير الموارد البشرية، وتعديل التشريعات الداعمة والناظمة للقطاع السياحي. بينما محور العناقيد القطاعية للنمو في مجال الخدمات الرقمية وخدمات الأعمال، فقد اشتمل على المبادرات التالية: تطوير الأردن ليكون مركز تكنولوجيا متوسطة في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تطوير قطاعات بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع القطاعات النامية الأخرى ذات العلاقة، تحديث البنية التحتية والبيئة الممكنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتضاهي المعايير الدولية، التوسع السريع في جهود التسويق وتطوير الأسواق الدولية، ورفع مستوى الحكومة الذكيةلدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما محور العناقيد القطاعية للنمو في مجال الخدمات المالية، فقد اشتمل على المبادرات التالية: ضمان تحقيق الاستقرار المالي وتطبيق أفضل ممارسات، سلامة ومتانة القطاع المصرفي الأردني وزيادة القدرة التنافسية مقابل المراكز المالية والمصرفية الإقليمية، تطوير قطاع التأمين وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، استخدام أوسع للبرامج الذكية والتكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية، تطوير البنية التقنية والفنية لسوق رأس المال، تعزيز الدعم المقدم للسوق الثانوي والرهن العقاري، توفير مصادر أموال منخفضة الكلفة للسوق الثانوي للرهن العقاري، وإطلاق مشروع نشر الثقافة المالية والمصرفية المجتمعية.

ويبدو من معطيات المجالين أعلاه بأنهما في محلهما؛ لكونهما يتماشيا مع منطق نهج أرضيات الحماية الاجتماعية(الإسكوا، 2009)، الذي يتطلب تعزيز عمليات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة والإدارة الرشيدة والبنى التحتية وغيرها، تمهيدا للحصول على مرود ذلك وتوظيفه في مجالي التنمية البشرية والحماية الاجتماعية، اللذين جاءا تحت مسمى المجتمع والمواطن في الوثيقة محل الدراسة.

مجال المجتمع، ويتألف من المحاور ادناه والمبادرات الاستراتيجية لكل منها، وهي:

-محور سيادة القانون، ومبادراته هي: تعزيز ميثاق النزاهة الوطني، تحسين كفاءة النظام القضائي، التأكد من الإنفاذ السريع للقانون، وأتمتة الإجراءات القضائية.

-محور المواطنة الفاعلة ويحتوي على مبادرتان، هما: تشجيع الانخراط والمشاركة المدنية، وتشجيع العمل التطوعي.

-محور التنمية المحلية، ويشتمل على المبادرات التالية: تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان، تحسين إتاحة الحصول على السكن اللائق وقروض الإسكان للفقراء، زيادة العرض من المساكن للإيجار، إعادة تركيز جهود المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، تشجيع الأنشطة اللاصفية في المجتمعات المحلية، وتعزيز التنمية المحلية.

-محور الثقافة والشباب، ويتألف من مبادرة واحدة هي الثقافة والشباب.

-محور الفقر والحماية الاجتماعية، ويحتوى على المبادرت التالية: بناء وتطوير أنظمة استهداف موحدة تساعد في الحد من وتخفيض نسب الفقر، تعظيم الاستفادة من مخرجات برامج تعزيز الإنتاجية والتدريب والتأهيل بما يضمن إيجاد فرص عمل تتوافق مع احتياجات السوق للفقراء والمعرضين للفقر بالتركيز على المرأة والشباب وذوي الإعاقة، إيجاد بيئة محفزة لمساهمة أكثر فاعلية للقطاعات الحكومية والخاصة والتطوعية والجهات الممولة، تعزيز الاحترام للفئات المستضعفة" والمهمشة، دعم الأشخاص ذوي الإعاقة ليشاركوا في جميع أنشطة المجتمع، توفير الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، توسيع الانتفاع والتمكين والحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع، الاهتمام بكبار السن، تعزيز دور الأسرة من خلال تحسين الأبوة والأمومة، توسيع مشاركة أولياء الأمور في التعليم ومسؤولية المدرسة تجاه أولياء الأمور، تعزيز الاستخدام الأمن للإنترنت، وتعزيز الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية.

-محور السلامة والأمن، ويتألف من المبادرات التالية: مساعدة السلطات الأمنية على استخدام التكنولوجيا للحد من الجريمة من خلال المواطنين الأفضل استنارة وتجهيز، اعتماد حلول أمنية إلكترونية، تشجيع المنظمات الأهلية على منع الجريمة، ومعالجة صحة الفرد والسلوكيات التي تؤثر على الآخرين.

مجال الموطن وله محاوره ومبادراتها المبينة على النحو التالي:

-محور التعليم، ومبادراته هي: تحديد الاساسيات في البنية التحتية للمدارس الابتدائية والثانوية واللوازم، الوصول إلى المدارس ودمج المدارس، توسيع نطاق التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، تحديث المناهج الدراسية الوطنية على جميع المستويات، دمج التقنيات المبتكرة لتعزيز تعليم الطلاب وتدريب المعلمين وبناء القدرات، تشجيع التوسع في الأنشطة اللاصفية في المجتمعات المحلية، إجراءات امتحان القبول في الجامعات، اجتذاب وتطوير والمحافظة على أفضل المواهب في مهنة التدريس، ربط اعتماد الجامعات وتمويلها بالامتثال بمعايير التميز، رفع مستوى البحوث التطبيقية في الجامعات، تعزيز المطابقة بين الأنشطة التعليمية واحتياجات سوق العمل، وتوسيع شبكة التدريب المهني وتشجيع الالتحاق بها.

-محور التشغيل، ويشتمل على المبادرات التالية: بناء قوة عاملة ماهرة ومحفزة ومسلحة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، تطوير خدمات التشغيل والإرشاد المهني وتغيير ثقافة العمل، ضمان أن تكون العمالة الوافدة مكملة للعمالة الأردنية وليس بديلا عنها، دعم فرص

التدريب والتشغيل ، بناء المناطق الفقيرة والنائية وقليلة الاستثمار، تطوير معلومات سوق العمل، دعم التكافؤ في حقوق العمل بين القطاعين العام والخاص، والتخفيف من الآثار السلبية لهجرة الادمغة والكفاءات.

-محور المشاركة في القوى العاملة، ويحتوي على المبادرات التالية: تشجيع مشاركة أكبر للإناث، الحد من التقاعد المبكر، تقليص العمالة غير الرسمية، حوكمة قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، وتفعيل منظومة التدريب المهني وفق متطلبات سوق العمل.

-محور الرعاية الصحية، ويشتمل على المبادرات التالية: تحسين الإطار المؤسسي لقطاع الرعاية الصحية، وضع نظام تأمين صحيً فعال وشامل، تحسين الأداء التشغيلي لنظام الرعاية الصحية العامة، تحسين تقديم خدمات الطوارئ الطبية، تحسين التعليم للمتخصصين في المجال الصحي، تعزيز الجهود الوقائية لمكافحة الأمراض غير السارية، تعزيز الشراكات والتعاون في قطاع الرعاية الصحية، تعزيز خدمات الصحة النفسية وتعاطي المخدرات، والسيطرة على الأمراض المستجدة والمنبعثة.

وبناء على ما جاء في المجالات الأربعة أعلاه، يبدو جليا بأن الأردن حدد أولوياته التنموية خلال سنوات الفترة 2015-2025، لكن السؤال، الذي يتطلب الاجابة عنه، هل تحديد الأردن لأولوياته التنموية يتماشى مع تحديد العالم لأهدافه التنموية المستدامة خلال سنوات الفترة 2016-2030؟. فإجابة هذه السؤال تتطلب الوقوف على علاقة الأردن بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة، التي ستكون موضع اهتمام الجزء التالي.

ثانيا. علاقة الأردن بالإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة:

يرتبط الأردن بالإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة قبل صدوره وفي أثنائه وبعده، وما يؤكد ذلك جملة من الحقائق، التي يمكن إدراجها على ثلاث مراحل، وهي:

مرحلة ما قبل صدور الإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وعبرت عنها الحقائق التالية:

أ.الحوارات الوطنية بشان القضايا ذات الأولوية لما بعد عام 2015: شارك الأردن في عملية ما بعد 2015 منذ أيلول عام 2012 من خلال مجموعة من الحوارات التشاركية(un.org.jo) من قبل مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة الذين يمثلون قيمة مضافة من خلال حشد شامل لأكثر من 3000 شخص من جميع المحافظات في المناطق الحضرية والريفية. وقوبلت مشاورات ما بعد عام 2015 بحماس كبير ومشاركة حيوية وإحساس كبير بالولاء. كما ثمن أصحاب المصلحة الفرصة الحقيقية للتعبير عن آرائهم بشأن القضايا ذات الصلة في بيئة صريحة وشفافة، وعمل فريق الأمم المتحدة القطري من أجل الوصول إلى الجهات التي لا تسمع أصواتها في العادة وهو نهج أثبت أهميته وقدرته على التغيير في النهاية.

ونفذت المرحلة الأولى من المشاورات ما بين عامي 2013-2012 بحيث تقدم للجهات المعنية عدد من القضايا ذات الأولوية في المنطقة، بما في ذلك الحاجة الملحة لتحسين جودة التعليم، وتأسيس علاقات متينة مع سوق العمل الذي يرتبط بشكل كبير مع الحد من الفقر وعدم المساواة وحماية البيئة. وكجزء من مشاورات أوسع، تم إطلاق حملة "إصنع التغيير" لترويج إستقصاء "عالمي" في الأردن في أيار من العام 2013 حيث تطلب هذه الحملة من الناس والأفراد تحديد

ستة من أصل ستة عشر قضية يعتقدون أنها تسهم في جعل العالم مكانًا أفضل. وقد حققت الأردن ثاني أعلى عدد من الأصوات في المنطقة العربية مع أكثر من 50 ألف صوت تم جمعها، وأظهرت النتائج الأولية في الأردن أن الأولوية الأولى هي إيجاد فرص عمل أفضل، تليها تطوير التعليم ، ومن ثم تعيين حكومة نزيهة تتجاوب مع القضايا ذات الأولوية، وتعزيز الرعاية الصحية.

ويحرص المجتمع المدني في الأردن على الاستفادة من الزخم الحالي الهام الذي يتعلق بعملية ما بعد 2015 واعتباره فرصة استراتيجية لتشكيل مستقبل أفضل. وحسب المشاركين في الحوارات حول الشراكات مع أطياف المجتمع المدني في العام 2014 تم الاتفاق على أن التخطيط الحقيقي التشاركي هو اساس تنفيذ الاجندة التنموية لما بعد عام 2015 على المستوى الوطني. فمنظمات المجتمع المدني تعد وسيلة هامة في تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي نظرًا لمعرفتها الشاملة بالتحديات التي تواجه المجتمعات المحلية، وكذلك تبرز منظمات المجتمع المدني كمناصرة قوية للمبادئ والأهداف الواردة في أجندة التنمية المستقبلية. وقد أكد المشاركون في الحوار أن أجندة ما بعد عام 2015 تشكل فرصة ثمينة للبدء بعملية تشاركية ومنتظمة لرصد الاستراتيجيات والإجراءات الحكومية تساهم فيها بشكل كبير وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

وشارك أيضًا بالمشاورات الوطنية عدد من الشباب من جميع أنحاء الأردن، والذين حرصوا على لعب دور أكثر بروزًا في الساحة الاجتماعية والسياسية في الأردن، سواء من خلال قنوات المشاركة التقليدية أو من خلال وسائل الاعلام الاجتماعية والعمل التطوعي، فمثلًا يتم تحديد طريقة مساهمة الشباب في تنفيذ جدول أعمال ما بعد 2015 في تقرير المبادرة الرائدة التي نفذها متطوعون شباب من منطقة إربد مع فريق الأمم المتحدة القطري في مطلع العام 2014 وهم عبارة عن شبكة من المتطوعين الشباب من محافظة الشمال اربد.

وضعت النتائج والرسائل الرئيسية التي نتجت عن الحوارات في الأردن في تقارير الأمم المتحدة العالمية، التي رفعت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عامي 2013 و2014 على التوالي.

ب.إعلان عمان بشأن أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015:

استضاف الأردن يومي 10 و11 أيار من عام 2014 وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب، ونتج عن لقائهم إعلان عمان حول أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015، الذي يشتمل على ديباجه وتوجهات عامة وأولويات المنطقة العربية في سياق الحوار العالمي لأجندة التنمية ما بعد عام 2015 (Arab League of Nations, 2014).

فديباجة إعلان عمان مضمونها التالي: نحن وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية العرب المشاركين في أعمال مؤتمر أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية لأهداف التنمية المستدامة بعد عام 2015"، الذي عقد في مدينة عمان – المملكة الأردنية الهاشمية يومي 10 و 11 آيار 2014، وبمشاركة رؤساء وفود المنظمات العربية المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة وممثلي الأمانات الفنية للمجالس الوزارية المتخصصة وممثلي منظمات المجتمع المدني، وإذ

نثمن ما حققته الدول العربية من انجازات ومكتسبات اجتماعية وتنموية في إطار الأهداف التنموية للألفية، وفي ضوء التحديات التي تواجه المنطقة العربية تجاه التنفيذ الكامل لتلك الأهداف، وأخذاً بالاعتبار تطلع الشعوب العربية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وإدراكاً لما تتعرض له بعض الدول العربية من صراعات، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي الغاشم للأراضي العربية المحتلة، وتأثير ذلك على المكتسبات الاجتماعية والتنموية، ووقوفه عائقاً رئيسياً أمام تحقيق التنمية والأمن للشعب الفلسطيني الشقيق، وإدراكاً للوضع في الجمهورية العربية السورية وما نتج عنه من نزوح هائل لدول الجوار، وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار السوري، وخاصة المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وجمهورية العراق. نؤكد على أن تحقيق السلم والأمن في المنطقة العربية، هو عنصر أساسي لتمكين الدول العربية من استكمال مسيرتها التنموية، وعلى تعزيز التماسك المجتمعي وتشجيع الانتماء والحوار الوطنيين. نشيد بالجهود العربية للتحضير للأجندة العربية للتنمية ما بعد 2015، بدءاً من قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية رقم (32) الصادر عن الدورة الثالثة للقمة في يناير 2013 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، والذي وضع الأسس والمبادئ لأولويات المنطقة العربية للتنمية في إطار الحوار العالمي للتنمية ما بعد 2015، وذلك بعد إقرارها لتوصيات المؤتمر العربي حول الأهداف التنموية للألفية والتحرك العربي المطلوب بعد 2015 الذي نظمه مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب يومي 2 و 3 كانون الأول 2012 في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية، وأخذاً في الاعتبار جهود المجالس الوزارية العربية المتخصصة المعنية بالتنمية وخاصة الجهود الرامية لتحديث المبادرة العربية للتنمية المستدامة في إطار تنفيذ توصيات مؤتمر ريو +20. وإذ نرحب بإعلان القاهرة للمرأة العربية تحت عنوان "أجندة التنمية للمرأة العربية لما بعد 2015 – الفرص والتحديات"، الصادر بتاريخ 23 شباط 2014 في القاهرة.وبعد أن أطلعنا على نتائج "المنتدى العربي للتنمية" الذي عقد يومي 10-11 نيسان 2013 في المملكة الأردنية الهاشمية، برعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله ، ونتائج المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل الذي عقد في الرياض 24 – 26 شباط 2014 تحت عنوان "حماية اجتماعية وتنمية مستدامة"، ونتائج المنتدى العربي رفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،بالتعاون مع جامعة الدول العربية بتاريخ 2 - 4 نيسان 2014، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول نتائج أعمال اللجنة رفيعة المستوى لوضع أجندة التنمية لما بعد 2015، و"المقترح المقدم لمؤتمرنا من جمهورية مصر العربية حول الأهداف الإنمائية لأجندة التنمية لما بعد 2015"، وبعد أن استمعنا واطلعنا على أوراق العمل القيمة، وأخذاً في الاعتبار المداخلات الهامة لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود والوفود المشاركة.

بينما التوجيهات العامة، التي اشتمل عليها إعلان عمان، فهي: نؤكد على أن الفقر بمستوياته المختلفة يعتبر التحدي الأبرز أمام جهود التنمية الشاملة والمستدامة التي تتطلب خصوصاً التركيز على رزمة سياسات اقتصادية اجتماعية، تعتمد الاقتصاد الإنتاجي وتوسيع قاعدة التشغيل للحد من البطالة وتأمين الحلول العاجلة لمشكلة السكن والمياه والطاقة.نشجع الدول العربية على

تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والتغلب على التحديات التي تعترضها في هذا الشأن، وندعو لتفعيل الاستفادة من صناديق التمويل العربية القائمة في مجال تمويل المشروعات التنموية ذات الأولوية في الدول العربية، وبما يمكن من شراكة عربية فاعلة لتمويل التنمية، مؤكدين على المزيد من الاهتمام بالقطاع الزراعي وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي، والحد من النزوح الريفي إلى الحضر. نؤكد على مواصلة الجهود الرامية لدمج الفئات الضعيفة والمهمشة، وإشراكها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع المبادرات وخاصة المتعلقة بتعزيز مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. نؤكدُ على ضرورة تكامل الجهود التنموية على المستويين الوطني والإقليمي في مجالات التنمية الاجتماعية. نُشددُ على ضرورة تأهيل وتدريب العاطلين عن العمل لتسهيل دخولهم إلى سوق العمل، وإنشاء مراكز تدريب لليد العاملة في الدول العربية وفقاً لاحتياجات السوق وبما يحقق التنافسية الإيجابية عربياً ودولياً، والاستفادة من الكفاءات والإمكانيات العربية.نُشجع على إعداد البحوث والدراسات المتعلقة بتقييم أثر المؤسسات التنموية في ما تقدمه من خدمات للمواطن بما يسهم في إعداد تقييم علمي لتحقيق الأهداف والطموحات المنشودة.نُشدد على اعتماد نهج شامل لمعالجة التحديات التي تواجه الأسرة، بما يمكنها من تعزيز مساهمتها في التنمية. نؤكد على تعزيز الجهود الرامية لتنفيذ إعلان القاهرة للمرأة العربية تحت عنوان "أجندة التنمية للمرأة العربية لما بعد 2015 – الفرص والتحديات" (القاهرة: 23 شباط 2014)، ووضع خطة تنفيذية له. نؤكد على تبني إعلان القاهرة للسكان والتنمية (القاهرة: 2013)، الذي اعتمد برنامج عمل السكان والتنمية لما بعد 2014، وضمان إدماج أولوياته ضمن أجندة التنمية الدولية لما بعد عام 2015. نؤكدُ على دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومواصلة الجهود العربية الرامية لإدماجهم الكامل في المجتمع تطبيقاً لمقتضيات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الأمم المتحدة في 2006، ونرحبُ بمبادرة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتعاون مع مجلس وزراء العدل العرب لإصدار قانون عربي استرشادي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مؤكدين في هذا المجال أيضاًً على تقاطع مجالات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع كافة القطاعات الاجتماعية والتنموية، على أن تكون هدفاً مندمجاً في محاور الأجندة ذات العلاقة للتنمية ما بعد 2015. وُشدد على أهمية دور القطاع الخاص والمجتمع المدني كشريكين رئيسين في العملية التنموية ودعم المسيرة العربية لتحقيق التنمية المستدامة.

أما أولويات المنطقة العربية في سياق الحوار العالمي لأجندة التنمية ما بعد عام 2015، فهي: القضاء على الفقر المدقع، وخفض معدلات الفقر الأخرى.خفض معدلات البطالة، وتوفير الوظائف والعمل اللائق للشباب من الجنسين.تحقيق الأمن الغذائي والتغذية السليمة وتعزيز الزراعة المستدامة.توفير التعليم المتميز للجميع والقضاء على الأمية. تأمين الخدمات الصحية المناسبة والجيدة والشاملة، بما فيها الصحة النفسية وصحة الأمهات والأطفال. تمكين المرأة والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين.ضمان توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم. ضمان السكن اللائق وتعزيز التجمعات البشرية المستدامة والدامجة

لجميع فئات المجتمع.ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع وتعزيز الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية.تطوير الثقافة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكارات في مجال التطور التكنولوجي.تمكين الجميع من الحصول على الطاقة المستدامة.مكافحة التصحر وتدهور وجفاف الأراضي، والمحافظة على النظم البيئية والتنوع الإحيائي.تعزيز النزاهةوالحوكمة.توفير بيئة تمكينيه للتنمية المستدامةوحشد التمويل لها. وتعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بأطيافه المختلفة.

ت.المساهمة في وضع مؤشرات الأداء لأولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015:

شارك الأردن من خلال وفد رسمي ضم ممثلين عن وزارة التنمية الاجتماعية والمجلس الوطني لشؤون الأسرة والمجلس الأعلى لشؤون الاشخاص المعوقين في ملتقى عربي بشأن الأهداف العربية التنموية وغاياتها لمرحلة ما بعد عام 2015، نظمته جامعة الدول العربية في مدينة شرم الشيخ نهاية شهر تشرين الأول من عام 2014 ؛ لوضع مؤشرات الأداء لأولويات المنطقة العربية المشار إليها في إعلان عمان.

مرحلة إطلاق صدور الإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة، التي تمت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال نهاية شهر أيلول من عام 2015 وشارك في اجتماعاتها الملك عبد الله الثاني، وترتب عليها التزام الأردن بالإعلان محل الدراسة كبقية دول العالم.

مرحلة ما بعد صدور الإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وتعكسها الحقائق التالية:

-تشكيل لجنة عليا للتنمية المستدامة برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي وعضوية وزارتي التنمية الاجتماعية والبيئة.

-مشاركة الأردن بوفود رسمية رفيعة المستوى في فعاليات جامعة الدول العربية ومن أهمها المؤتمر الوزاري للتنمية المستدامة المعقود في القاهرة، 7 و8 نيسان 2016 .

-مشاركة الأردن بوفود رفيعة المستوى في اجتماعات والأمم المتحدة الخاصة بأمور محددة من منظور التنمية المستدامة، مثل: اجتماعات لجنة(CSW) الخاصة بوضع المرأة لعامي 2016 و2017، واجتماعات مناقشة تقرير الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية لعام 2017 (Arab League of Nations, USCOA, UNICEF, Oxford University - Programme of Human Development, 2017).

-قيام بعض المؤسسات الحكومية بإدماج الأهداف العالمية للتنمية المستدامة في خططها الاستراتيجية، كما يظهر من معطيات الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية للسنوات 2017-2021 (Ministry of Social Development, 2017).

الإطار العملي

أولا. مبررات الدراسة وأهميتها وأهدافها ومشكلتها ومنهجيتها:

مبررات الدراسة: تبرز هذه الدراسة غياب الدراسات المحلية حول العلاقة ما بين رؤية الأردن 2025 وأهداف التنمية المستدامة العالمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما قد جعل من الدراسة الحالية لها قيمة مضافة على اعتبار أنها توضح طبيعية العلاقة مدار البحث بغرض

تقديم توصيات ومقترحات لصالح المعنيين بتعزيزها- إن كان مستواها متوسط أو قوي- وتقويتها- إن كان مستواها مهمش أو ضعيف-.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أثر مخرجاتها، التي تصلح لإرشاد المعنيين بمراقبة مبادرات رؤية الأردن 2025 وتقييمها إلى مدى اقترابها أو ابتعادها عن الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بوصف هذه الأخيرة مصدرا لترتيب الأداء التنموي للدول على اختلاف مستواها الاقتصادي والاجتماعي، ومؤشرا على مستوى فعالية وكفاءة الحكومات في المجال التنموي العام، وموجها للمؤسسات على اختلاف تبعيتها القطاعية نحو مسؤوليتها الاجتماعية(Ratrout, Al Shneikat, 2016)، وسبيلا أمثل للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعلاجا فعالا للقضايا الدولية ومن أهمها مناهضة التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب(United Nations, 2015).

أهداف الدراسة: تنقسم أهداف الدراسة إلى قسمين، الأول عام يعبر عنه السؤال الرئيس التالي ونصه ما مدى اشتمال وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030 ؟، والثاني خاص تعكسه الأسئلة التالية:

-هل اشتملت وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؟.

-هل احتوى محور الحكومة من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟.

-هل إحتوى محور الأعمال من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟.

-هل إحتوى محور المجتمع من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟.

-هل إحتوى محور المواطن من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟.

-ما نسبة اشتمال المحاور الاربعة لوثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟.

مشكلة الدراسة:

ترتب على ولوج العالم في عصر الألفية الثالثة صدور إعلانان دوليان حول ضرورة إحداث التنمية من منظور أهدافها المجمع على إعدادهما وتنفيذهما ومراقبتهما وتقييمهما عالميا، الأول يعرف بالإعلان العالمي للأهداف الإنمائية للألفية وسرى نفاذه خلال سنوات الفترة 2000-2015 ولم يقوى الأردن على تحقيق ما جاء به من أهداف؛ لأنحرافه عنها بدرجة – 17%، أما الثاني فيعرف بالإعلان العالمي للتنمية المستدامة وسرى نفاذه اعتبارا من عام 2016 وشارك الأردن في عمليه إعداده قبل وفي أثناء وبعد صدوره ويتطلب من الدول الموقعة والمصادقة عليه أو المنضمة إليه أخذه كما جاء أو دمجه ومواءمته في خططها واستراتيجتها التنموية؛ لتنفيذه خلال سنوات الفترة 2016-2030 .

وبما أن الأردن له رؤية تنموية لعام 2025، وجه الملك عبدالله الثاني الحكومة لإعدادها في عام 2014 ، وملتزم بالإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة، فقد جاءت هذه الدراسة للبحث في مدى اشتمال الرؤية مدار البحث ومحاورها الاربعة على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة. بمعنى آخر فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن أسئلتها التي أثارتها في بند أهدافها.

منهجية الدراسة:

للدراسة مجتمعها المؤلف من وثيقتين، الأولى وطنية أردنية اسمها وثيقة رؤية الأردن 2025، والثانية عالمية اسمها الإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة. كما للدراسة أيضا نمطها البحثي وهو البحث النوعي القائم على الطرق التالية:

-تحليل مضمون الوثائق الرسمية الصادرة عن الحكومة الأردنية والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومن أهمها رؤية الأردن 2025 والإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة وإعلان عمان بشأن الأولويات التنموية للمنطقة العربية لما بعد عام 2015 والتقرير العربي الرابع بشأن مدى تحقيق الدول العربية للأهداف الإنمائية للألفية.

-التحليل المتوافر للبيانات والمعلومات المجمعة عن دور الأردن في التعامل مع الإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة قبل وفي أثناء وبعد صدوره.

-المقارنة المعيارية بين مضمون محاور رؤية الأردن 2025 والأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030.

ثانيا. نتائج الدراسة:

للإجابة عن السؤال الفرعي الأول للدراسة القائل هل اشتملت وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؟، فقد استعملت طريقة تحليل مضمون الوثائق الرسمية، وتبين من نتائجها خلو وثيقة رؤية الأردن من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وعليه تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الفرعي الأول بقولها تخلو وثيقة رؤية الأردن من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما قد يحول دون مقارنة الأداء التنموي للأردن خلال سنوات الفترة 2016-2030 مع باقي دول العالم، ودون أيضا تقييم مستوى فعالية وكفاءة الحكومات المتعاقبة في المجال التنموي العام، وودون كذلك توجيه المؤسسات نحو مسؤوليتها المجتمعية، ودون التصدي الأمثل للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

بينما للإجابة عن السؤال الفرعي الثاني للدراسة ومفاده هل احتوى محور الحكومة من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟، فقد عقدت مقارنة معيارية بين مضمون مبادرات محور الحكومة (المشار إليها في البند ثانيا من الإطار النظري) والأهداف العالمية للتنمية المستدامة (المبينة في مقدمة الدراسة)، وتبين من نتائجها التي يلخصها الجدول رقم 1 بأن مبادرات محور الحكومة ترتبط بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة بنسبة 47%.

وبهذا تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الفرعي الثاني بقولها احتوى محور الحكومة من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها بنسبة قدرها 47%.

الجدول(1): نتائج المقارنة بين مبادرات محور الحكومة الواردة في رؤية الأردن 2025 والأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

الهدف كما جاء في الإعلان العالمي للتنمية المستدامة	مدى ارتباط مبادرات محور الحكومة المنبثق عن رؤية الأردن 2025 بأهداف التنمية المستدامة العالمية	
	مبادرات مرتبطة	مبادرات غير مرتبطة
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان		لا توجد مبادرات
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	يوجد مبادرات	
الصحة الجيدة والرفاه		لا توجد مبادرات
ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع		لا توجد مبادرات
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات		لا توجد مبادرات
ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	يوجد مبادرات	
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	يوجد مبادرات	
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع	توجد مبادرات	
إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار	توجد مبادرات	
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينه		لا يوجد مبادرات
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	توجد مبادرات	
الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين		لا يوجد مبادرات
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	يوجد مبادرات	
حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة		لا يوجد مبادرات
حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي	يوجد مبادرات	
السلام والعدل والمؤسسات		لا يوجد مبادرات
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة		لا يوجد مبادرات
المجموع	8	9
%	47	53

أما للإجابة عن السؤال الفرعي الثالث للدراسة ونصه هل احتوى محور الأعمال من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها.؟، فقد عقدت مقارنة معيارية بين مضمون مبادرات محور الأعمال (المشار إليها في البند ثانيا من الإطار النظري) والأهداف العالمية للتنمية المستدامة (المبينة في مقدمة الدراسة)، وأظهرت نتائجها التي يعكسها الجدول رقم 2 بأن مبادرات محور الأعمال ترتبط بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة بنسبة 71%.

وتأسيسا على ما تقدم تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي الثالث بقولها احتوى محور الأعمال من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها بنسبة قدرها 71%.

الجدول(2): نتائج المقارنة بين مبادرات محور الأعمال الواردة في رؤية الأردن 2025 والأهداف العالمية للتنمية المستدامة

الهدف كما جاء في الإعلان العالمي للتنمية المستدامة	مدى ارتباط مبادرات محور الأعمال المنبثق عن رؤية الأردن 2025 بأهداف التنمية المستدامة العالمية	
	مبادرات مرتبطة	مبادرات غير مرتبطة
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	يوجد مبادرات	
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	يوجد مبادرات	
الصحة الجيدة والرفاه	يوجد مبادرات	
ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع	يوجد مبادرات	
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	يوجد مبادرات	
ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة		لا يوجد مبادرات
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	يوجد مبادرات	
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع	يوجد مبادرات	
إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار	يوجد مبادرات	
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينه		لا يوجد مبادرات
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	يوجد مبادرات	
الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين	يوجد مبادرات	
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	يوجد مبادرات	
حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة		لا يوجد مبادرات
حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على		لا يوجد مبادرات

نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي		
السلام والعدل والمؤسسات		لا يوجد مبادرات
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	يوجد مبادرات	
المجموع	12	5
%	71	29

وللإجابة عن السؤال الفرعي الرابع للدراسة والقائل هل احتوى محور المجتمع من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟،؟، فقد عقدت مقارنة معيارية بين مضمون مبادرات محور المجتمع (المشار إليها في البند ثانيا من الإطار النظري) والأهداف العالمية للتنمية المستدامة (المبينة في مقدمة الدراسة)، وتبين من نتائجها التي يوضحها الجدول رقم 3 بأن مبادرات محور المجتمع ترتبط بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة بنسبة 41%.

الجدول(3): نتائج المقارنة بين مبادرات محور المجتمع الواردة في رؤية الأردن 2025 والأهداف العالمية للتنمية المستدامة

الهدف كما جاء في الإعلان العالمي للتنمية المستدامة	مدى ارتباط مبادرات محور المجتمع المنبثق عن رؤية الأردن 2025 بأهداف التنمية المستدامة العالمية	
	مبادرات مرتبطة	مبادرات غير مرتبطة
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	يوجد مبادرات	
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	يوجد مبادرات	
الصحة الجيدة والرفاه	يوجد مبادرات	
ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع		لا يوجد مبادرات
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	يوجد مبادرات	
ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة		لا يوجد مبادرات
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة		لا يوجد مبادرات
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع		لا يوجد مبادرات
إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار		لا يوجد مبادرات
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينه		لا يوجد مبادرات
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على	يوجد مبادرات	

الصمود ومستدامة		
الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين		لا يوجد مبادرات
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره		لا يوجد مبادرات
حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة		لا يوجد مبادرات
حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي		لا يوجد مبادرات
السلام والعدل والمؤسسات	يوجد مبادرات	
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	يوجد مبادرات	
المجموع	7	10
%	41	59

بينما للإجابة عن السؤال الفرعي الخامس للدراسة ومفاده هل احتوى محور المواطن من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟، فقد عقدت مقارنة معيارية بين مضمون مبادرات محور المواطن (المشار إليها في البند ثانيا من الاطار النظري) والأهداف العالمية للتنمية المستدامة (المبينة في مقدمة الدراسة)، وتبين من نتائجها التي يلخصها الجدول رقم 4 بأن مبادرات محور المواطن ترتبط بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة بنسبة 35%.

وبهذا تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي الخامس بقولها احتوى محور الحكومة من وثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها بنسبة قدرها 47%.

الجدول(4): نتائج المقارنة بين مبادرات محور المواطن الواردة في رؤية الأردن 2025 والأهداف العالمية للتنمية المستدامة

الهدف كما جاء في الإعلان العالمي للتنمية المستدامة	مدى إرتباط مبادرات محور المواطن المنبثق عن رؤية الأردن 2025 بأهداف التنمية المستدامة العالمية	
	مبادرات مرتبطة	مبادرات غير مرتبطة
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	يوجد مبادرات	
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة		لا يوجد مبادرات
الصحة الجيدة والرفاه	يوجد مبادرات	
ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم	يوجد مبادرات	

مدى الحياة للجميع		
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	يوجد مبادرات	
ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة		لا يوجد مبادرات
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة		لا يوجد مبادرات
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع	يوجد مبادرات	
إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار		لا يوجد مبادرات
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينه		لا يوجد مبادرات
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة		لا يوجد مبادرات
الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين		لا يوجد مبادرات
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره		لا يوجد مبادرات
حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة		لا يوجد مبادرات
حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي		لا يوجد مبادرات
السلام والعدل والمؤسسات		لا يوجد مبادرات
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	يوجد مبادرات	
المجموع	6	11
%	35	65

أما للإجابة عن السؤال الفرعي السادس للدراسة ونصه ما نسبة اشتمال المحاور الأربعة لوثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها؟، فقد احتسب المتوسط الحسابي للمبادرات المرتبطة بالأهداف المبحوثة والمبادرات غير المرتبطة بالأهداف المدروسة، وتبين أن متوسط الأولى(8.25) أقل من متوسط الثانية(8.75) بفارق قدره نصف درجة كما يظهر من معطيات الجدول رقم 5. كما احتسبت النسبة المئوية للمبادرات المرتبطة وللمبادرات غير المرتبطة وتبين أن قيمة الأولى(49%) أقل من قيمة الثانية.

وبناء على ما تقدم تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي السادس بقولها بلغت نسبة اشتمال المحاور الأربعة لوثيقة رؤية الأردن 2025 على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها 49%.

الجدول(5): توزيع المحاور الأربعة لوثيقة رؤية الأردن 2025 حسب مدى اشتمالها على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية

محاور رؤية الأردن	عدد المبادرات المرتبطة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة	عدد المبادرات غير المرتبطة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة
الحكومة	8	9
الأعمال	12	5
المجتمع	7	10
المواطن	6	11
المجموع	33	35
%	49	51
المتوسط الحسابي	8.25	8.75

وعملا بإجابات الأسئلة الفرعية الست فتكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الرئيس القائل: ما مدى اشتمال وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030 ؟ بقولها التالي: تخلو وثيقة رؤية الأردن 2025 من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030 بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وبالرغم من ذلك فإن المحاور الأربعة للوثيقة اشتملت على مبادرات ترتبط بأحد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أو بجميعها بنسبة (49%).

ثالثا. استنتاجات الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها:

أ.الاستنتاجات:

-علاقة رؤية الأردن 2025 بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030 ضعيفة؛ لكون وثيقة تلك الرؤية خلت من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونسبة مبادرات محاورها الأربعة المرتبطة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة منخفضة(49%).

-أعلى نسبة مبادرات محاور وثيقة رؤية الأردن 2025 ارتباطا بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة للسنوات 2016-2030 مبادرات محور الأعمال؛ لبلوغها 71%، مما يدل على أن دور القطاع الخاص في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أكبر من دور القطاعين العام والتطوعي ودور المواطن، علما بأن الدروس والعبر المستفادة من دور القطاع الخاص في المجتمعات الرأسمالية تؤكد على إسهامه في النمو الاقتصادي أكبر من إسهامه في التنمية الشاملة والمنصفة والعادلة والفاعلة والكفؤة.

-يترتب على العلاقة الضعيفة بين رؤية الأردن 2025 والأهداف العالمية للتنمية المستدامة آثار غير محمودة من قبيل عدم مقارنة الأداء التنموي للأردن خلال سنوات الفترة 2016-2030 مع باقي دول العالم، وصعوبة تقييم مستوى فعالية وكفاءة الحكومات المتعاقبة في المجال التنموي العام، وانعدام توجيه المؤسسات نحو مسؤوليتها المجتمعية على المستوى الخارجي المتمثل في

الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وعدم التصدي الأمثل للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ب.التوصيات:

-اشتمال وثيقة رؤية الأردن 2025 على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

-زيادة نسبة مبادراتالمحاور الأربعة لوثيقة الأردن 2025 المرتبطة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

ج.المقترحات:

-تفعيل دور اللجنة الوزارية للتنمية المستدامة.

-تشكيل فريق عمل فني برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي وعضوية الجهات المعنية من مختلف القطاعات المجتمعية؛ لتنفيذ التوصيتين أعلاه.

قائمة المراجع:

1. الأمم المتحدة(2002)، حقوق الإنسان(مجموعة صكوك دولية)، المجلدين الأول والثاني، جنيف.
2. الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية(2013)، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015.
3. الأمم المتحدة(2015)، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: خطة عمل لمنع التطرف العنيف(تقرير الأمين العام).
4. الأمم المتحدة(2015)، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: خطة عمل لمنع التطرف العنيف(تقرير الأمين العام).
5. الأمم المتحدة، (2017)، الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.
6. جامعة الدول العربية والاسكوا واليونسيف وبرنامج التنمية البشرية بجامعة اكسفورد(2017)، تقرير الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية.
7. جامعة الدول العربية(2014)، إعلان عمان حول أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015.
8. الديوان الملكي الهاشمي(2014)، رسالة الملك عبد الله الثاني الموجهة إلى حكومة عبد الله النسور بشأن الإطار المتكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
9. الديوان الملكي الهاشمي(2016)، رسالة الملك عبدالله الثاني بشأن قبول استقالة حكومة عبدالله النسور وتكليف حكومة هاني الملقي.
10. رطروط فواز، الشنيكات ختام(2016)، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين حصيلة منظريها وإدراك بعض المعنيين بتطبيقها والآلية المثلى لتعزيزها في الأردن: دراسة ميدانية على عينة أردنية، ، مجلة العلوم الإنسانية، ع5، جامعة أم البواقي، الجزائر.
11. رطروط فواز(2013)، تقييم مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية من وجهة نظر الحكومة الأردنية ممثلة في وزارة التنمية الاجتماعية(تقرير غير منشور).
12. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رؤية الأردن 2015- 2025.
13. وزارة التخطيط والتعاون الدولي(2015)، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية: المملكة الأردنية الهاشمية(تقرير غير منشور).

14.وزارة التضامن الاجتماعي(2016)، الأهداف العالمية للتنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوزاري للتنمية المستدامة المعقود في القاهرة، 7 و8 نيسان 2016.
15.وزارة التنمية الاجتماعية(2017)، الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية للسنوات 2017-2021.
16. Lucci, P.(ODI),Surasky, J. (CEPEI) and Gamba, C. (CEPEI)(2015),Getting Ready for SDG Implementation in Latin America, The Example of Colombia.
17.www.un.org.jo.